الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
13 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد البيَّاتي ..... (العراق)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة

(أ) النهوض بالمرأة

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-55907 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٦١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/61/283 وA/61/303)

(أ) **النهوض بالمرأة** (A/61/38 و A/61/122 و Add.1 وA/61/292 و A/61/318)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة** (A/61/174)

١ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض مبررات ونطاق النتائج الرئيسية والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة المتعمّقة المقدّمة من الأمين العام بشأن جميع أشكال العنف الموجَّه ضد المرأة (A/61/122 و Add.1)، فقال إن العنف الموجَّه ضد المرأة لا يقتصر على ثقافة معيَّنة أو منطقة معيَّنة أو بلدٍ معيَّن أو مجموعة معيَّنة من النساء داخل المجتمع. وأضاف أن العكس هو الصحيح حيث إن هذه الظاهرة ظاهرة عالمية حقاً. وذكَر أن ثلاث نساء على الأقل، في المتوسط، يتعرضن للعنف في وقت ما من حياتهن. وقال إن أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة أمر غير مقبول، سواء ارتكبته الدولة أو أفراد الأسرة أو الأغراب، وسواء حدث علناً أو في مكان خاص، وسواء حدث في وقت السلم أو في ظروف نزاع. وأضاف أن العنف يؤثِّر على الإمكانيات الهائلة للمرأة وقدرتها على الإسهام في السلم والتنمية بتضييق نطاق الخيارات المتاحة لها والحد من قدرتها على التصرف، كما أنه يمكن في الواقع أن يعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن الغرض من الدراسة هو تقوية الالتزام السياسي وتعزيز الجهود المشتركة لأصحاب المصلحة في منع هذا العنف والقضاء عليه وفي تحديد السُبُل التي تكفل زيادة تنفيذ الدولة لالتزاماتها بطريقة فعَّالة وقابلة للاستمرار في التصدي للعنف الموجَّه ضد المرأة وفي تعزيز المساءلة.

٢ - وانتقل إلى نطاق التقرير ومحتواه، فقال إن الدراسة تحدد السياق الواسع الذي يحدث فيه العنف الموجَّه ضد المرأة وتستعرض الأسباب والنتائج، بما في ذلك التكاليف. كما أنها تناقش الفجوات فيما يتعلق بتوافر البيانات، وتُبرز مسؤوليات الدول في التصدي للعنف الموجَّه ضد المرأة ومنعه، وتضع برنامج عمل لجميع أصحاب المصلحة.

٣ - ومن بين النتائج الرئيسية للدراسة وتوصياتها، شدَّد على أن العنف ضد المرأة هو سبب ونتيجة للتمييز ضد المرأة. فالمواقف التمييزية التي ترى أن العنف المترلي على وجه الخصوص مسألة خاصة مقبولة ما زالت مواقف شائعة. وأضاف أن للمجتمعات المحلية وللأسر دوراً هاماً في زيادة الوعي والتثقيف، وأن من الواجب زيادة استكشاف وتعزيز دور الرجل في منع ذلك العنف. وذكر أن أكثر أشكال العنف ضد المرأة شيوعاً هو العنف من جانب شريكها في الحياة الشخصية، وأن بعض الممارسات التقليدية الضارة بما فيها الزواج بالإكراه وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى هي أمور واسعة الانتشار. وقال إن كثرة حدوث العنف ضد المرأة في المنازعات المسلحة قد تم توثيقه بشكل واضح. وأضاف أن المنظمات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية نجحت في نقل العنف ضد المرأة من المجال الخاص إلى المجال العام وهو المساءلة من جانب الدولة، وأن المدافعين عن المرأة ما زالوا يواصلون جهودهم من أجل زيادة إبراز آثار الممارسات الاجتماعية - الاقتصادية على المرأة.

٤ - وقال إنه منذ اعتماد منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ تحقق تقدُّم ملحوظ في البحوث وفي جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ولكن الأدلة المتاحة ما زالت غير متكافئة كما أنها معدومة في كثير من الحالات. وأضاف أنه

توجد فجوات خطيرة في البحوث وفي البيانات مما ينبغي أن يكون سبباً رئيسياً للقلق. وذكر أنه يلزم أيضاً توافر معلومات عن الأشكال الجديدة أو الناشئة للعنف، بما في ذلك العنف الاقتصادي والاستغلال، والمطاردة، والعنف من خلال استخدام الإنترنت أو الهواتف المحمولة. وأضاف أن الدراسة انتهت إلى عددٍ من التوصيات بشأن الإجراءات التي تتخذ بالنسبة لجمع البيانات، بما في ذلك وضع مجموعة من المؤشرات الدولية لتقدير مدى انتشار العنف ضد المرأة وأثر التدخلات المختلفة. وقال إن الدعم لازم من جانب المجتمع الدولي لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية في البلدان النامية.

٥ - وذكَر أن الاهتمام العالمي بالعنف ضد المرأة أدّى إلى وضع إطار قانوني دولي شامل للسياسات، ومع ذلك فإن نصف الدول الأعضاء تقريباً هي وحدها التي توجد بها بعض التشريعات التي تتناول بشكل محدَّد مسألة العنف المترلي، وأقل من نصف هذه الدول هي التي توجد بها تشريعات بشأن التحرش الجنسي والاتجار غير المشروع. وأضاف أن هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات، وخاصة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، قامت دائماً بالإعراب عن قلقها للفجوات الموجودة في التشريعات وفي تنفيذها. وقال إن الدراسة تعطي أولوية عالية لمسألة التنفيذ الكامل للإطار القانوني الدولي وللسياسات. وذكر أنها تحدد مجموعة من الممارسات التي تبعث على الأمل في قطاعات حاسمة مثل القانون، وتوفير الخدمات، والوقاية. وأضاف أن حملات الدعوة وزيادة الوعي قد أصبحت سمة منتظمة في كثير من البلدان.

٦ - وقال إن تحقيق تقدُّم حاسم في القضاء على ظاهرة ارتكاب العنف ضد المرأة بدون توقيع العقاب على مرتكبيه وتعزيز المنع يتطلبان إرادة سياسية والتزاماً على أعلى المستويات لجعل ذلك أولوية محلية ووطنية وإقليمية ودولية. وذكر أنه يمكن تحقيق الكثير بالإرادة السياسية، ولكن هناك أيضاً حاجة إلى استثمارات كبيرة للموارد. وأضاف أن من المفروض أن يؤدي الدعم المنتظم والمستمر من جانب المجتمع الدولي إلى تعزيز الجهود الوطنية والمحلية. وذكر أن القيادة مسألة حاسمة على جميع المستويات، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وفي المجالين العام والخاص. وأضاف أن من المفترض أن تؤدي الدراسة، باعتبارها وثيقة سياسات، إلى تعزيزٍ كبيرٍ لقدرة جميع الدول والمجتمعات، فرادى وبشكل جماعي، على المضي قُدماً على هذه الجبهة الإنسانية الحاسمة.

٧ - **السيدة مايانجا** (الأمين العام المساعد، المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة): قالت إن الدراسة هي نتاج جهد تعاوني بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وذكرت أنه بالإضافة إلى المساهمات المقدمة من الحكومات، كانت للمنظمات غير الحكومية أدوار حاسمة خلال العملية كلها. وذكرت أن عملية إصدار الدراسة قد أدت إلى مزيد من التلاحم والتنسيق فيما بين الوكالات بالنسبة لمجموعة واسعة من الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، مما أدّى إلى إنشاء الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وأضافت أن هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات والمنظمات الإقليمية وفرادى الباحثين قد شاركوا أيضاً في هذه العملية.

٨ - وقالت إنه نتيجة لهذه الجهود تحقق زخم سياسي في اتجاه تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها الدراسة بطريقة شاملة ومنظمة ومنسقة. وذكرت أنه خلال إعداد الدراسة تم إعداد شبكات وشراكات أقوى وتوافرت للمرأة على مستوى القاعدة الشعبية معرفة وخبرة بالعمل مع الأمم المتحدة. وقالت إنه كان لا بد من الأخذ بنهج شامل للتصدي بطريقة منظمة لما يوجد من ارتباط بين العنف والتمييز والتنمية وحقوق الإنسان والسلم والأمن. وذكرت أنه تم بالفعل وضع خطط محدَّدة للمضي في العمل، كما تم

مثلاً بالنسبة لإعداد تقرير إقليمي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وتقرير مصاحب له يعده تحالف المنظمات غير الحكومية بشأن العنف الموجَّه ضد نساء السكان الأصليين.

٩ - وقالت إنه لا بد من الأخذ بتدابير فيما يتعلق بالمساءلة تشدد على المسؤولية الفردية والمجتمعية والوطنية بالنسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة، وأنه لا بد من تخصيص الموارد الكافية للمنع والتدخل. ودعت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى توفير القيادة اللازمة لاستمرار الزخم الذي أوجدته العملية التحضيرية والمضي قُدماً نحو المتابعة الفعَّالة والمستمرة والمنظمة.

١٠ - **السيد هويماسالو** (فنلندا): سأل عن الكيفية التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدِّم بها الدعم للمعايير الموحَّدة لجمع البيانات.

١١ - **السيد سعيد** (السودان): شدَّد على أن جمع البيانات يجب أن يكون دقيقاً ومن مصادر يُطمأن إليها. وذكر أن الدراسات ينبغي أن تُبرز التدابير الإيجابية وما تحقق من تقدُّم. وأضاف أنه ينبغي أن تركِّز التدابير المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة في دولة تعاني من الصراع المسلح على القضاء على السبب الجذري للصراع.

١٢ - وذكر أن وفده يقلقه تناقص تمثيل المرأة في وظائف المستويات العالية واتخاذ القرار في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وسأل عن الخطوات التي يُعتَزم اتخاذها لتنفيذ برنامج عمل بيجين في هذا الصدد.

١٣ - **السيد كمبرباش ميغوين** (كوبا): قال إنه يرحِّب بسماع المزيد عن دور وسائل الإعلام في مكافحة العنف ضد المرأة، لأن الإعلام والبرامج التليفزيونية تتجه في كثير من الحالات إلى إقرار وتعزيز القوالب الفكرية المتعلقة بالجنسين سواء في البيت أو في المجتمع، وكثيراً ما تنقل رسالة مؤداها أن المجتمع سوف يتعرض للخطر إذا لم يتم الإبقاء على هذه الأدوار. وقال إنه يود أن يعرف الكيفية التي يمكن بها العمل مع وسائل الإعلام لتغيير هذا النهج.

١٤ - **السيدة الحلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إنه كان ينبغي أن تكون الدراسة أكثر تركيزاً على الأثر الهدَّام للاستعمار فيما يتعلق بحقوق المرأة. وذكرت أن المجتمع الدولي ينبغي أيضاً أن يتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية عن حالة المرأة العربية في ظل الاحتلال وعن تصحيح وضعها. وأضافت أنها تود أن تعرف لماذا لم يتعرض التقرير لوضع المرأة في ظل الاحتلال الأجنبي.

١٥ - **السيدة أسومو** (كوت ديفوار): قالت إن من الصعب في المجتمعات الأفريقية المحافظة مثل مجتمعها جعل الرجال يعترفون بأن للمرأة حقوقاً متساوية. وذكرت أنه حدث في الواقع عندما انتُخبت امرأة رئيسة لأحد البلدان المجاورة أن وسائل الإعلام المحلية لم تتقبل هذا التحوُّل في الأحداث. وأضافت أن العقلية التقليدية ليست على استعداد لقبول شغل المرأة لأدوار اتخاذ القرار وأن المرأة نفسها على استعداد تام في كثير من الحالات لتقبُّل وضعها التقليدي في المجتمع؛ في الوقت الذي يستمر فيه العنف ضد المرأة. وقالت إنها ترحِّب بمزيد من المناقشة للتحدي الذي تواجهه الحكومات التي اتخذت قرارات اجتماعية وسياسية في هذا المجال وإن كان من الصعب تنفيذ هذه القرارات.

١٦ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): قالت إن وفدها يؤسفه أيضاً أن وضع المرأة في ظل الاحتلال لا وجود له في الدراسة. وذكرت أن المرأة الفلسطينية تحملت الجانب الأكبر من وطأة الاحتلال الإسرائيلي، وضربت لذلك مثلاً واحداً فقالت إن نساءً كثيرات اضطررن إلى الوضع في نقاط

التفتيش الإسرائيلية لأنهن مُنعن من الذهاب إلى المستشفيات لوضع أطفالهن.

١٧ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن جمع البيانات مسؤولية أساسية للحكومات. وذكر أن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية هي من أفضل الطرق لجمع المعلومات عن العنف المترلي، وكذلك في مجالي الفقر والبطالة. وأضاف أنه لا بد من وجود منهجية تقوم على مؤشرات مشتركة واضحة. وذكر أن السلطات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، والسلطة القضائية، والشرطة، والقوات المسلحة ينبغي لها أيضاً أن تقوم بجمع المعلومات عن المدى الذي بلغته مشكلة العنف ضد المرأة والقيام بتقييماتها الخاصة لما تحقق من تقدُّم. وأضاف أن المجتمع الدولي يمكنه أن يساعد بتوفير الدعم للبلدان التي لم تتطور فيها بشكل كافٍ المؤسسات العاملة في مجال الإحصاءات.

١٨ - وردَّاً على وفدي الجمهورية العربية السورية وفلسطين، قال إن الدراسة قد نظرت في أشكال معيَّنة من العنف الذي ترتكبه أجهزة الدولة؛ ووجَّه الانتباه إلى الفقرة ٧١ من التقرير.

١٩ - **السيدة مايانجا** (الأمين العام المساعد، المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة): قالت إنه قد أصبح معروفاً أن التعدادات الوطنية ليست هي أكثر الوسائل فعالية في جمع البيانات التي يُطمأن إليها. وذكرت أن بعض الدوائر المعينة وبعض المنهجيات المستخدمة بحاجة إلى تطوير يكفل سرية البيانات. وأضافت أن الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين ستقوم باستكشاف الوسائل المناسبة للتصدي لهذه المسألة. ووافقت على ما ذكره ممثل كوبا فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام في استمرار القوالب الفكرية، ولكنها أشارت إلى أن وسائل الإعلام تستطيع أيضاً، واستطاعت في بعض الأحيان، أن تسهم إسهاماً إيجابياً في جهود الدعوة بفضح حالات العنف المرتكب ضد المرأة.

٢٠ - **السيدة الحلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن استمرار الاحتلال في الشرق الأوسط لا يبعث على كبير أمل في إيجاد وضع مستقر. وذكرت أن الإشارة العابرة إلى الاستعمار في الفقرة ٧١ من التقرير المعمَّق المقدَّم من الأمين العام غير كافية وأنه لا بد من اتخاذ توصيات محدَّدة.

٢١ - **السيدة مايانجا** (الأمين العام المساعد، المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة): قدمت تقرير الأمين العام بشأن النهوض بوضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/61/318) فقالت إن ما وقع مؤخراً من تطورات كبيرة في المنظومة قد أكد أن المرأة تتأثر تأثراً غير تناسبي بالمشاكل العالمية. وأضافت أن المسائل المشتركة التي تواجه المرأة في كل أنحاء العالم تشمل الفقر، واستمرار الفجوة التعليمية، ونقص التمثيل في عملية اتخاذ القرار، وارتفاع معدل الوفيات بشكل غير مقبول. وأضافت أنه قد ثبت المرة تلو المرأة أن عملية بيجين يتعيَّن ربطها بغيرها من العمليات الدولية مثل الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها تنفيذ الشراكة العالمية. وشدَّدت على أن المشاكل التي تواجه المرأة مختلفة ومعقَّدة ولا تستطيع دولة بمفردها، ناهيك عن هيئة من هيئات الأمم المتحدة، أن تحل هذه المشاكل في عزلة عن غيرها. وقالت إن خير مثل على ذلك هو الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٦ التي اتخذت مسائل المساواة بين الجنسين في الاعتبار في ثلاثة من أجزائها الأربعة.

٢٢ - وأشارت كذلك إلى عمل لجنة مركز المرأة التي قررت، في دورتها الخمسين، زيادة تركيزها على المتابعة الوطنية لتنفيذ منهاج بيجين، وتعزيز دورها الحافز في تعميم

المنظور الجنساني وزيادة تطوير وظيفتها باعتبارها محفلاً عالمياً لتبادل الخبرات الوطنية. وذكرت أن الموضوعات التي اقترحتها اللجنة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ تتعلق بالقضاء على التمييز والعنف الموجَّهين ضد الفتيات، والمساواة بين المرأة والرجل في تحمل المسؤوليات، وتمويل تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وشدَّدت على أن الموضوع الأخير هو مفتاح للتنفيذ الفعَّال لمنهاج بيجين ودعت الدول الأعضاء إلى تخصيص ١٥ في المائة على الأقل من المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق المساواة بين الجنسين. كما دعت الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز من خلال فرض ضرائب على تذاكر السفر بالطائرات. وأضافت أنها ترحب أيضاً بقيام الجهات المانحة بزيادة الملاءمة بين المعونة واحتياجات المرأة.

٢٣ - وذكرت أنها قدمت في العام الماضي مقترحات للربط بين عمل مجلس حقوق الإنسان وعمل لجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقالت إن الهدف هو ضمان أن تكون حقوق المرأة في الصميم من آلية متكاملة لحقوق الإنسان. وأضافت أن من المهم أيضاً ضمان تسليط الضوء على حقوق المرأة في ظروف الصراع وحالات ما بعد الصراع. وذكرت أن لجنة حفظ السلام يمكنها أن تقوم بدور هام في هذا الصدد.

٢٤ - وأشارت إلى تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2006/771) الذي تضمَّن استعراضاً لتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلم والأمن، وقدّم عدداً من التوصيات لزيادة فعالية خطة العمل كأداة لتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات وزيادة المساءلة وتعميم المنظور الجنساني. وقالت إنه على الرغم من النتائج الهامة التي تحققت خلال السنوات العشر السابقة، فإن التطبيق العملي لتعميم المنظور الجنساني من جانب كيانات الأمم المتحدة ما زال يمثِّل تحدياً.

وأضافت أن الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وهي الشبكة التي ترأسها، تبذل كل جهد ممكن لضمان أن تكون السياسة والاستراتيجية في هذا المجال متسقتين مع الولايات الحكومية الدولية؛ وإن لم يكن الغرض من هذه السياسة والاستراتيجية هو أن تكون بديلاً للعمل الأساسي الذي يقوم به كل كيان فيما يخصه. وقالت إن اللجان الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين أيدت السياسة والاستراتيجية، وكان ذلك خطوة هامة نحو تحقيق هذه الغاية. وأضافت أنه ما زالت هناك أوجه قصور كثيرة ينبغي الإشارة إليها، ولكنها أعربت عن أملها في أن تكون النتائج التي توصل إليها الفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة مشيرة إلى طرق أفضل لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنظومة.

٢٥ - وقالت إن تقرير الأمين العام بشأن متابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين (A/61/174) يتضمّن توصيات ركَّزت على سُبل تعزيز تحليل المنظور الجنساني والأعمال المحدَّدة الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات، بما في ذلك متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وذكرت أن الأمين العام يقلقه عميق القلق استمرار نقص تمثيل المرأة في الفئة الفنية فما فوقها في منظومة الأمم المتحدة وأنه اتخذ خطوات لتصحيح هذا الوضع. وقالت إن مكتبها قد انتهى من دراسة بشأن هذا الموضوع حددت عدداً من المجالات الرئيسية التي يتعيَّن التصدي لها. وأعربت عن أملها في أن يظهر التقرير القادم للأمين العام التزامه بالتمثيل المتكافئ للمرأة والرجل في تعيين أعضاء مكتبه.

٢٦ - **السيدة هيزر** (المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة): عرضت تقرير الأمين العام بشأن أنشطة صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة (A/61/292) فقالت إن التطُّلع إلى عالم يستطيع فيه الناس أن يعيشوا متحررين من الحاجة ومن الخوف هو في صميم أعمال

الصندوق. وقالت إن الصندوق يتبع نهجاً متكاملاً في تحقيق هذه الغاية حيث يربط بين الأُطر المعيارية والقانونية من ناحية والإصلاح المؤسسي من ناحية أخرى لإحداث تغيير ملموس في وضع المرأة الفعلي. وأضافت أن الصندوق، سعياً منه إلى تخفيض مستوى الفقر بين النساء وتعزيز أمنهن الاقتصادي، يعمل على ربط عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية ربطاً أوثق بحياة المرأة، وإدماج المرأة في استراتيجيات الحد من الفقر والدعوة إلى القيام بمبادرات من أجل أن تكون الميزانيات أكثر استجابة لاحتياجات المرأة. وقالت إن الصندوق يعمل على إقامة شراكات مع القطاع الخاص لزيادة إمكانيات المرأة في الحصول على فرص العمل الجديدة في الاقتصاد العالمي. وقالت إنه يبذل أيضاً جهوداً نشطة لمكافحة التمييز ضد المرأة من خلال استراتيجيات منسَّقة مشتركة بين القطاعات تستهدف التصدي لأسبابه الاجتماعية والاقتصادية وللصلة بين العنف والفقر ومرض الإيدز.

٢٧ - وقالت إن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي أنشأه صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، مهتم بالتنفيذ الفعلي للقوانين والسياسات المتعلقة بهذا الموضوع على الصعيد القطري وبزيادة الوعي بالقوانين القائمة والعمل على اتساقها مع مبادئ حقوق الإنسان. وقالت إن الصندوق الاستئماني يقوم أيضاً، في شراكة جديدة مع التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز، بالتصدي على وجه التحديد للصلة بين العنف ضد المرأة من ناحية ومرض الإيدز من ناحية أخرى، وتلقى مخصصات كبيرة لهذا الغرض.

٢٨ - وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة يمر بمفترق طرق في أعماله المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وذكرت أن الصندوق يستطيع الاستمرار في جهوده التي تسعى إلى الحصول على الالتزامات وإلى إيجاد الآليات أو يستطيع أن يسلك طريقاً أكثر تحدياً وهو الاستثمار فيما ثبت أنه يستحق الاستثمار فيه من أجل المرأة وتغيير ما تبيَّن أنه غير مجدٍ. وذكرت أن السياق الحالي للإصلاح في الأمم المتحدة والالتزام المتجدد بالأهداف الإنمائية للألفية والاهتمام الجديد بمدى فعالية المعونات، كلها أمور تتيح فرصة غير مسبوقة لتحقيق تلك الأهداف.

٢٩ - على أنها أضافت أن عدم وجود هياكل مؤسسية قوية أو عدم زيادة الموارد، أو عدم وجود المحاسبة الفعَّالة وآليات الرصد التي تساعد البلدان في تحقيق المساواة بين الجنسين، كلها قد أدت بالفعل إلى ضياع للفرص. وأضافت أنه لتغيير هذا الاتجاه يتعيَّن التصدي لثلاث أولويات هي: تعزيز المساواة بين الجنسين في استراتيجيات التنمية الوطنية؛ وتعزيز الأخذ بنهج متسق ومتكامل في منظومة الأمم المتحدة كلها؛ وتعزيز قيام المرأة فعلياً بعمليتي الرصد والمحاسبة. وقالت إن الصندوق يقوم تبعاً لذلك بتوفير الدعم التقني للشركاء الوطنيين في الأخذ بمؤشرات المساواة بين الجنسين وتعزيز قدرتها على أن تدمج في خطط التنمية الوطنية مؤشرات متسقة وبيانات عن كل من الجنسين على حدة؛ وتعزيز البرمجة القائمة على فكرة الحقوق والساعية إلى التغيير دعماً لما تقوم به الحكومات وما يقوم به المجتمع المدني للمضي قُدماً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة؛ ودعم زيادة الموارد والتوسع في إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأهداف ومتابعة التقدُّم نحو تحقيق هذه الغاية. واختتمت كلمتها بالدعوة إلى توفير القدرة اللازمة داخل الأمم المتحدة التي تشجع على إقامة الشراكات وتنشيطها وعلى توفير العوامل المساعدة على التغيير.

٣٠ - **السيدة روبينولت** (كندا): أشارت إلى عدم توافر بيانات شاملة عن العنف ضد النساء والفتيات؛ وقالت إنها لهذا ترحِّب بالجهود التي تبذلها المستشارة الخاصة لدعم توفير المنشورات اللازمة لأن هذه المنشورات ستكون أداة ملموسة

لمكافحة هذا العنف. وقالت إنها ترحِّب بأية بيانات عن كيفية استجابة منظومة الأمم المتحدة للتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بوضع المرأة في المنظومة والخطوات التي اتخذت لتنسيق المتابعة.

٣١ - **السيد آكسن** (تركيا): طلب إلى المستشارة الخاصة أن تقدِّم تفصيلات أوفى عن المقترحات الخاصة بالربط بين مجلس حقوق الإنسان ولجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٣٢ - **السيدة مايانجا** (الأمين العام المساعد، والمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة): أجابت على تعليقات ممثلة كندا فقالت إن دراسة الأمين العام تصف العملية التي اتبعت في إقامة فرقة عمل مشتركة بين الوكالات. وذكرت أن فرقة العمل تقوم بعملها في تعاون وثيق مع جميع الآليات الخاصة، بما فيها المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة. وأضافت أن المقرر الخاص يشارك مشاركة إيجابية جداً في الدراسة وأن جميع المجموعات تتعاون فيما بينها. وذكرت أن موضوع العنف ضد المرأة موضوع واسع جداً ويتصل بجميع القطاعات. وأضافت أن عدداً من الكيانات قد قامت فعلاً بدراسات واقترحت إجراءات معيَّنة. وقالت إن هذه الدراسات يتعيَّن الربط بينها حتى تستطيع المنظومة أن تستجيب بطريقة منسَّقة وأن تستخدم الموارد على أكفأ وجه ممكن.

٣٣ - وأجابت على السؤال الذي أثاره ممثل تركيا فقالت إن الاقتراحات التي عرضتها على مجلس حقوق الإنسان هي أنه يتعيَّن جعل المساواة بين الجنسين جزءاً من جميع العمليات ومن اختصاص الآليات الخاصة وجزءاً من عمليات الاستعراض التي تقوم بها البلدان لتقارير كل منها. وقالت إنها أوصت أيضاً مجلس حقوق الإنسان بأن يستفيد من التجارب والخبرات المتوافرة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وللجنة مركز المرأة. وذكرت أنها أوضحت للمجلس أن لجنة حقوق الإنسان ولجنة مركز المرأة يعملان معاً في تعاون وثيق. وأضافت أن هذه الممارسات الجيدة ينبغي أن تُتَّبَع في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

٣٤ - وأجابت على السؤال الذي أثاره ممثل السودان فقالت إن التقرير المتعلق بتحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/61/318) أشار إلى بعض المشاكل التي ما زال يتعيَّن التصدي لها. وأعربت عن أسفها لوجود بعض الشبكات الراسخة الجذور في المنظومة والتي تعمل على استمرار التحيُّز ضد المرأة. وقالت إن هذه المشاكل تم التصدي لها في المقترحات التي وضعها مكتبها والتي سيُسعى إلى حصول تأييد الأمين العام القادم لها.

٣٥ - **السيدة هيزر** (المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة): قالت إن مكاتب الصندوق تعمل في شراكة مع المقرر الخاص المعني بالتمييز ضد المرأة، وأنها تقدِّم دعمها في كل مكان تقوم بزيارته. وأضافت أن كثيراً من توصيات المقرر الخاص تم تمويلها من الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على التمييز ضد المرأة.

٣٦ - وأجابت على السؤال الذي أثاره ممثل السودان فقالت إن العمل في السودان يتم تنفيذه في إطار جهد أوسع هو الجهد المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين في الحكومات الديمقراطية وفي مناطق ما بعد الصراع، مستفيدة من التجربة التي توافرت في أكثر من ٢٠ بلداً. وذكرت أن المملكة المتحدة تقوم بتقديم الدعم. وأضافت أن الصندوق قد اشترك مع النرويج في العمل على إتاحة الفرص في السودان التي تتيح لنساء الشمال ونساء الجنوب العمل معاً على تحديد الأولويات ووضع خطة مشتركة لإعمال حقوق المرأة. وأضافت أن هذا الجهد قُدِّم إلى مؤتمر المانحين في أوسلو وأنه

ساعد على أن تكون المرأة في وضع يتيح لها المشاركة في تشكيل عملية السلام وتشكيل الدستور. وذكرت أن الصندوق يشترك أيضاً مع بعض المؤسسات الأخرى في دعم المنظمات الوطنية في الشمال والجنوب من أجل القيام بتحليل مشترك للأُطر القانونية من منظور قضايا الجنسين. وذكرت أن الصندوق يعمل على وضع خطة للعدالة تتصدى لمسألة إعمال حقوق المرأة.

٣٧ - **السيد كمبرباش ميغوين** (كوبا): قال إن وفده يقلقه أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان قد أنشأ وحدة جديدة لتناول قضايا الجنسين. وذكر أن هذا يتعارض مع عمل شعبة النهوض بالمرأة وعمل لجنة مركز المرأة. وأضاف أن من المهم تجنُّب الازدواج بين الكيانات المختلفة في المنظمة. وطلب إلى المستشارة الخاصة أن توضح الخطوات التي ستتخذ لتجنُّب الازدواج.

٣٨ - **السيدة مايانجا** (الأمين العام المساعد، المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة): أجابت على السؤال الذي أثاره وفد كوبا فقالت إنه كان هناك دائماً تعاون وثيق بين شعبة النهوض بالمرأة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وذكرت أن حقوق الإنسان للمرأة يتعيَّن أن تكون في صميم أعمال المفوَّضية. وأضافت أن إنشاء الوحدة من شأنه تعزيز عمل الشعبة والمفوضية وليس الحلول محلهما. وأضافت أن الغرض من الاقتراح الذي تقدمت به إلى مجلس حقوق الإنسان هو ضمان أن تكون حقوق الإنسان للمرأة في صميم أعمال الهيئات الحكومية الدولية.

٣٩ - **الرئيسة:** أعلنت أن رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي دُعيت إلى التحدث أمام تلك اللجنة، لم تستطع السفر إلى نيويورك. وأضافت أنه لهذا السبب ستقوم مديرة شعبة النهوض بالمرأة بتلاوة بيانها.

٤٠ - **السيدة حنان** (مديرة شعبة النهوض بالمرأة): تكلمت بالنيابة عن رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فقالت إن اللجنة ممتنة جداً لموافقة الجمعية العامة على طلب تمديد فترة اجتماعاتها في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كتدبير مؤقت (قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٣٠). وقالت إنه نتيجة لذلك نظرت اللجنة في عام ٢٠٠٦ في تقارير ٣١ دولة من الدول الأعضاء. وأضافت أنه يسرها أن تقرر أن استخدام غرف الاجتماعات في وقت واحد كان ناجحاً جداً. وقالت إنها ترحِّب بتعليقات الدول الأطراف حتى تستطيع اللجنة أن تأخذها في الاعتبار وهي تواصل تعزيز أساليب عملها.

٤١ - ووجهت الانتباه إلى مقرر اللجنة ٣٦/طاء الذي قامت فيه بتقييم تجربتها الأولى في العمل في غرف اجتماعات متوازية. وذكرت أنها تود أن تؤكد أن زيادة الوقت المخصص للاجتماعات في فترة السنتين سيتيح إجراء تخفيض كبير في عدد التقارير المتأخرة التي ما زالت تنتظر بحثها. وقالت في الوقت نفسه إن اللجنة تتوقع أن يحتاج الأمر إلى تمديد وقت الاجتماعات في عام ٢٠٠٨ وما بعده وأنها تعتزم التقدُّم باقتراح آخر بهذا المعنى إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

٤٢ - وقالت إن اللجنة عقدت، بالإضافة إلى دوراتها السنوية الثلاث، اجتماعاً غير رسمي في برلين في أيار/مايو ٢٠٠٦. وذكرت أن هذا الاجتماع أتاح للجنة فرصة للنظر في أساليب عملها، وخاصة فيما يتعلق بالنظر في التقارير الدورية في غرف اجتماعات متوازية.

٤٣ - وقالت إن اللجنة أحرزت تقدماً هاماً في النهوض بمسؤولياتها بمقتضى البروتوكول الاختياري للاتفاقية. وأضافت أن اللجنة اعتمدت آراء بالنسبة للإجازة والأهلية فيما يتعلق برسالتين قدمتا في إطار المادة ٢ من البروتوكول

الاختياري وأعلنت أن إحدى الرسالتين لا يجوز قبولها. وأضافت أن اللجنة اعتمدت بيانين، أحدهما بعنوان ''نحو منظومة مُنسَّقة ومتكاملة من هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات''، وجَّهت إليه اهتمام الاجتماع الخامس المشترك بين اللجان الذي عُقد في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقالت إن اللجنة عرضت في هذا البيان مجموعة من الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتعزيز القدرة العامة للهيئات المنشأة بمعاهدات على القيام بوظائفها كمنظومة. وذكرت أن اللجنة تتطلع إلى استمرار مناقشة هذا الاقتراح في إطار إصلاح الهيئات المنشأة بمعاهدات. وأضافت أن اللجنة اعتمدت أيضاً بياناً بشأن وضع المرأة في الشرق الأوسط بحثت فيه أثر أعمال القتال على المرأة وشددت على التزامات جميع الأطراف المعنية بمقتضى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. وأضافت أن اللجنة قد أحرزت تقدماً هاماً في وضع مشروع توصية بشأن المهاجرات وأنها تأمل في الانتهاء من هذا العمل في عام ٢٠٠٧.

٤٤ - وذكرت أن اللجنة كانت قد وافقت في دورتها الخامسة والثلاثين على سلسلة من التدابير لتعزيز أساليب عملها، واعتمدت مبادئ توجيهية جديدة لتقديم القرارات من جانب الوكالات المتخصصة وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة؛ وأشارت إلى الدور الهام للبرلمانيين في تنفيذ الاتفاقية؛ وشجَّعت الاتحاد البرلماني الدولي على تقديم معلومات عن كل بلدٍ فيما يتعلق بالتنفيذ. وأشارت إلى الدور النشط الذي قامت به اللجنة دائماً وما زالت تقوم به في اجتماع رؤساء هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات الذي يُعقَد سنوياً والاجتماع المشتَرك بين اللجان. وذكرت أن اللجنة اشتركت أيضاً في الأعمال المتعلقة بإصلاح منظومة هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات، وأجرت في دورتها الرابعة والثلاثين حواراً مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول هذا الموضوع. وذكرت، أخيراً، أن اللجنة قدمت اقتراحات بشأن ما يمكن أن تسهم به في أعمال لجنة مركز المرأة، وخاصة فيما يتصل بالموضوعات ذات الأولوية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

٤٥ - وذكرت أن اللجنة تتطلع إلى مواصلة تقديم الدعم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاقية واستخدام البروتوكول الاختياري.

٤٦ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، بوصفهم فقال إن المجموعة يسرها أن تلاحظ أن المنظور الجنساني قد انعكس في مداولات وفي نتائج اجتماعات كثيرة عُقدت خلال العام الماضي. على أنه ذكر أن المجموعة يقلقها أن العالم يواجه مشكلة غير مسبوقة تتمثل في تحوُّل الفقر وانتشار الأوبئة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، إلى ظاهرتين تتعلقان بالمرأة في المقام الأول كما يقلقها تهميش المرأة في كل نشاط إنساني.

٤٧ - وذكرت أن جميع عناصر تعميم المنظور الجنساني ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠ مع الاحترام الكامل لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل بالنسبة للمرأة. وأضاف أن المجموعة قد شعرت بخيبة أمل من الإحصاءات المقدمة في تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/31/318). وأضافت أنه ينبغي بذل جهد منسّق من جانب الإدارة العليا لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تعجّل بالتقدُّم نحو تحقيق التوازن بين الجنسين وتؤيد جهود البلدان النامية لإنشاء وتعزيز الآليات التي تشجع المرأة على التقدّم بطلبات شغل الوظائف بما في ذلك وظائف المجالات التي يكون فيها تمثيل المرأة ناقصاً مثل مجالي حفظ السلام وبناء السلام وكذلك في المجالات غير التقليدية الأخرى.

٤٨ - وقال إن المجموعة تود أن تحذِّر من التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالمراحل الأولى للفروع التي يتصل عملها بقضايا الجنسين في كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، مثل الفرع الذي أنشأته المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأضاف أن من الضروري ألا يتعارض عمل هذه الفروع مع الشراكة القائمة بين شعبة النهوض بالمرأة ولجنة مركز المرأة.

٤٩ - وذكر أن من الأمور الأساسية بالنسبة للقضاء على فقر المرأة ضرورة زيادة فرص التعليم والتدريب بالنسبة لها، وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إن تقدُّم المرأة لا يمكن أن يتحقق إلاّ إذا تم التصدي للاحتياجات الصحية الأساسية للمرأة. وأشار بصفة خاصة إلى أن المرأة تتأثر تأثراً غير تناسبي بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية. وأضاف أن من المهم أيضاً التنبه لظروف المهاجرات وتجارهن، واعتماد التدابير اللازمة للإقلال من ضعفهن واستغلالهن وسوء معاملتهن. وذكر أن استمرار الصراعات والاحتلال الأجنبي هما من العوائق الرئيسية الأخرى التي تعوق تقدُّم المرأة.

٥٠ - وقال إن المجموعة توافق على ما ذكره الأمين العام في دراسته المعمَّقة عن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122/Add.1) من أنه لا يمكن إحراز تقدُّم حقيقي نحو المساواة والتنمية والسلم ما دام العنف ضد النساء والفتيات مستمراً. وأضاف أن المجموعة تأمل في أن تساعد الدراسة على تحديد الكيفية التي يمكن التصدي بها لهذه المسألة. وذكر أن المجموعة تود أيضاً أن تشيد بالعمل القيِّم الذي قام به مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية وشعبة النهوض بالمرأة في إعداد الدراسة.

٥١ - وقال إن المجموعة تقدِّر أيضاً العمل الذي قامت به كيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في معركتها ضد العنف الموجه للمرأة وفي التمكين للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وأضاف أن المجموعة تؤيد بقوة عمل معهد الأمم المتحدة الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، الذي أقام شراكات تعاونية مع كيانات الأمم المتحدة من أجل العمل للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة.

٥٢ - وقال إنه في الوقت الذي تعمل فيه البلدان النامية على التصدي للتحديات التي تواجهها على الصعيد الوطني، فإن ثمة أيضاً حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وإقامة الشراكات العالمية. وذكر أنه ينبغي، لتنفيذ منهاج عمل بيجين، أن يحترم المجتمع الدولي تعهداته فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أنه يتعيَّن على المجتمع الدولي إزالة العقبات أمام صادرات أقل البلدان نمواً، وأن عليه أن يلتزم بالإعفاء من الديون وفتح الأسواق لإتاحة الفرص وخاصة بالنسبة لمنظِّمات المشاريع. وقال إن زيادة المساعدة الإنمائية في مجالات مثل التعليم والصحة وتوفير فرص العمل مسألة حيوية بالنسبة للقضاء على ضروب التفاوت بين الجنسين. وأضاف أن التعاون الدولي لا يتعلق فقط بالوفاء بالالتزامات فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولكنه يتعلق أيضاً بنقل التكنولوجيا، وتقاسم المعلومات والبيانات، وتقديم المساعدة التقنية من خلال التعاون بين دول الجنوب، وهو ما تلتزم به المجموعة التزاماً تاماً.

٥٣ - **السيد هويماسالو** (فنلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط ألمانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا وأيسلندا وجمهورية مولدوفا وليختنشتاين والنرويج، فقال إن مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ قد أكد من جديد على أهمية التنفيذ التام

والفعَّال لمنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وذكر أن الاتحاد الأوروبي قد رحّب بفرصة المشاركة في المناقشات التي تجري في الدورة الخمسين للجنة مركز المرأة التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠٠٦، كما رحّب بالنتائج التي تم التوصل إليها بشأن الموضوعين اللذين تم بحثهما – وهما تعزيز مشاركة المرأة في التنمية، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في عملية اتخاذ القرار. وأضاف أن التنفيذ التام والفعّال لهذه الالتزامات والتمكين للمرأة بوجه أعم، شرط ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

٥٤ – وذكر أن الاتحاد الأوروبي قد شدد خلال الدورة الخمسين للجنة مركز المرأة على أهمية إيجاد وتعزيز البيئة الملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين، لأن الممارسات التمييزية والقوالب الفكرية لا تتغيَّر بالضرورة مع إيجاد الأُطر القانونية والتنظيمية التي تمكِّن من ذلك، على أهمية هذه الأُطر. وأضاف أنه ينبغي توجيه عناية خاصة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وإلى التعليم وزيادة الوعي، وإلى ضرورة إشراك الرجال والفتيان في تنفيذ الالتزامات.

٥٥ – وقال إن زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي السياسة تقترن بقلة الفساد وتحسن الإدارة. وذكر أنه لهذا السبب يعتبر زيادة مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، وخاصة في القطاع الاقتصادي، عاملاً أساسياً في زيادة الديمقراطية في العالم وضمان أن تكون السياسات الاقتصادية ملائمة لظروف المرأة الحقيقة.

٥٦ – وقال إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين قد تحسَّنا في كثير من أجزاء العالم، ولكن التمييز بين الجنسين ما زال مستمراً في مجالات الحقوق والموارد والتمثيل. وذكر أن ضروب التفاوت بين الجنسين هذه تؤدي في كثير من البلدان إلى تقويض فعالية السياسات الإنمائية: فالمجتمعات التي بها تمييز بين الجنسين يرتفع فيها معدل الفقر وتنخفض نوعية الحياة ويتباطأ النمو الاقتصادي والتنمية. وأضاف أن تكاليف انعدام المساواة بين الجنسين لها أهمية خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض ويقع عبئها أكثر ما يقع على أفقر الفقراء. على أنه أضاف أن هذا المنظور الجنساني لا وجود له في كثير من الأحيان في حوار الاستراتيجيات والسياسات وفي تقرير السياسات، بما في ذلك ما يجري في مجالات التحرير الاقتصادي وسياسات التجارة والاستثمار، مما كانت له آثار كبيرة بالنسبة للمرأة.

٥٧ – وذكر أن بيان سياسات التنمية الذي أصدره الاتحاد الأوروبي مؤخراً تحت عنوان ”توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية“ يقدِّم رؤية مشتركة بالنسبة للعمل الأوروبي في مجال التعاون الإنمائي، سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد الاتحاد، وكان أول سياسة تصدر عن الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون الإنمائي يتم فيها الاعتراف بهدف المساواة بين الجنسين على وجه التحديد. وشدد على أهمية إدماج المنظور الجنساني في الطرائق الجديدة لتقديم المعونة وفي المناقشات المتصلة بإعلان باريس بشأن فعالية المعونات.

٥٨ – وقال إن من التحديات الدولية الرئيسية إدماج البُعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية وفي عملية العولمة، لأن الوضع الاقتصادي للمرأة قد تدهور في كثير من البلدان. وذكر أن العولمة، حين تدار إدارة جيدة، يمكنها أن تحقق فوائد غير مسبوقة للجميع، ولكن ذلك لا يتحقق إلا مع احترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وإلاّ إذا أدّت السياسات الاجتماعية والاقتصادية بشكل إيجابي إلى تشجيع المساواة بين الجنسين. وقال إن تغيير توزيع الموارد والمسؤوليات جزء هام من هذه العملية، ودعا إلى الاستثمار في النمو الذي يكون شاملاً للمرأة ومحققاً لمصالح الفقراء. وأضاف أنه يتعيَّن إدماج مسائل الجنسين في خطط التنمية

الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر التي تتطلب الاستثمار في المهارات والقدرات الجديدة المتصلة بذلك.

٥٩ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي رحّب بالحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية وبالمناقشات التي أجرتها اللجنة حول مركز المرأة من هذه الناحية. وقال إن المهاجرات يقمن بدور هام في التنمية الاقتصادية لبلد المنشأ وبلد المقصد، ولكنه شدَّد على أن عدم تمتع المهاجرات بحقوقهن يمكن أن يقلل من قدرتهن على الاستفادة من الإمكانيات التنموية للهجرة. وذكر أن المرأة يمكن، على سبيل المثال، أن تواجه التمييز وقلة فرص العمل في القطاعات المنظمة، وفي الانتفاع بالتأمين الاجتماعي والبرامج الصحية، وكل هذا يتطلب إدخال البعد الجنساني في سياسات الهجرة. وأضاف أنه يتعيَّن إتاحة القنوات القانونية أمام المهاجرات، كما يجب حماية حقوق المرأة على الصعيد الوطني، مع زيادة التركيز على القضاء على العنف ضد المرأة والاتجار في البشر.

٦٠ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي لإنشاء محفل عالمي للهجرة الدولية والتنمية كمتابعة لحوار المستوى الرفيع، وقال إن هذا ستكون له قيمة بشرط أن يتم على أساس غير رسمي وتطوعي وغير مُلزِم ولا تحرِّكه سوى مصالح الدول الأعضاء ومصالح المشاركين. وأضاف أن تشجيع حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين سيكونان أمرين أساسيين بالنسبة لعمل المحفل.

٦١ - وقال إنه لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٦٥ (٢٠٠٠) على الصعيدين الوطني والإقليمي، وهو القرار الذي وضع مبادئ توجيهية هامة بالنسبة لحقوق الإنسان للمرأة في ظروف الصراع، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لضمان إدماج المنظور الجنساني في سياسة الأمن والدفاع الأوروبية. وذكر أن الاتحاد قام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشن حملة عالمية من أجل تعزيز حقوق الإنسان للمرأة. وأبرز الدور الهام للمرأة فيما يتعلق بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، حيث يتعيَّن وجود تمثيل كافٍ للمرأة وخبرة كافية بمسائل الجنسين. وذكر أنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين بدون ضمان الحقوق الجنسية والتناسلية للمرأة وتوفير الصحة التناسلية لها وفقاً لبرنامج العمل الذي وضعه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤.

٦٢ - ووجَّه الاهتمام إلى مسألة العنف الجنسي في ظروف الصراع الذي قال إنه انتهاك أساسي لحقوق الإنسان. وقال إن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير تناسبي بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز خلال فترة الصراع وفترة ما بعد الصراع، ولهذا شدد على ضرورة التعجيل في اتخاذ تدابير لمكافحة هذا الوباء ووضع استراتيجيات فعَّالة للمنع ولتوفير الرعاية والدعم والعلاج. وذكر أن استخدام الاغتصاب كسلاح منتظم من أسلحة الحرب يتعيَّن أن يتصدي له المجتمع الدولي بشكل أقوى وأن الاتحاد الأوروبي لهذا يرحِّب بقرار مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) الذي يدين بقوة جميع أعمال العنف أو الاستغلال المرتكبة ضد المدنيين، وخاصة العنف الجنسي ضد المرأة والعنف ضد الأطفال.

٦٣ - كما رحّب بجهود وكالات الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام من أجل تنفيذ سياسة الرفض المطلق للاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر ونحوهما من الأعمال، وحث المنظمة على التعجيل بتلك الجهود. وقال إن الاتحاد الأوروبي قد اتخذ تدابير مماثلة.

٦٤ - وقال إن اللجنة الأوروبية أصدرت بياناً بعنوان ''خريطة طريق للمساواة بين الرجل والمرأة'' حدَّدت ستة مجالات ذات أولوية بالنسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وضربت أمثلة لأنواع العمل التي يمكن القيام به. وقال إنه في عام ٢٠٠٥ اعتمدت اللجنة

الأوروبية اقتراحاً بإنشاء معهد أوروبي للمساواة بين الجنسين.

٦٥ - **السيدة ماكهومولا** (ملاوي): تكلمت باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فقالت إن الجماعة ما زالت ملتزمة بإعلان بيجين وبالتنفيذ التام لمنهاج العمل كما أنها ملتزمة بنتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وأكدت من جديد الدور الحاسم للمرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وشددت على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة والرجل وجميع الفئات الاجتماعية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية المستدامة. ورحَّبت بالجهود العالمية المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة الذي قالت إنها عامل أساسي في ضمان المساواة بين الجنسين وضمان الحقوق التناسلية وتوفير الصحة التناسلية وفي القضاء على الفقر والتنمية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٦ - وذكرت أنه في أعقاب مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥، اعتمدت الجماعة إعلاناً بشأن المرأة والتنمية كان من بين أهدافه تحقيق التمثيل المتكافئ للمرأة والرجل في هياكل اتخاذ القرار وتخفيض مستويات الفقر بين النساء. وأضافت أن الدول الأعضاء في الجماعة تستعرض التشريعات والممارسات الاجتماعية للتأكد من أن المرأة لم تعد تتعرض للتمييز، في محاولة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق العدل بينهما. وذكرت أن الجماعة قد اعتمدت، كاستكمال للإعلان، إضافة بشأن منع العنف ضد المرأة والطفل والقضاء عليه، وأن الدول الأعضاء تعهدت في هذه الوثيقة بوضع وتنفيذ ورصد آليات لتعزيز أمن المرأة والطفل والتمكين لهما على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦٧ - وقالت إنه قد تحقق تقدم منذ اعتماد هذه الإضافة، تمثّل في وضع تشريعات محدَّدة لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس؛ والقيام بإصلاحات في مجال القانون والعدالة الجنائية؛ وتوفير التدريب للشرطة في مجال العنف المترلي؛ وزيادة فرص ضحايا الاغتصاب أو الاستغلال الجنسي أو العنف المترلي في الحصول على التعويضات الفعَّالة. على أنها أضافت أن العنف المترلي وغيره من أشكال العنف ما زالت تهدد حقوق كثير من النساء والأطفال في الدول الأعضاء بالجماعة، وأنه يلزم التعجيل بالجهود التي تتصدى للممارسات الثقافية التي تعتَبر مسؤولة عن ذلك جزئياً.

٦٨ - ورحَّبت بالدراسة المتعمقة التي قدمها الأمين العام بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122 و Add.1)، وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة لما قاما به من عمل في الجنوب الأفريقي للمساعدة في القضاء على العنف ضد المرأة بإتباع نهج قائم على فكرة الحقوق يأخذ الاعتبارات الثقافية في الحسبان. وذكرت أنه تحقق تقدّم ملحوظ في بلدان الجماعة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في السياسة وفي اتخاذ القرار، بما في ذلك بعض الحالات التي انتُخبَت فيها المرأة لشغل مراكز رفيعة كانت تقتصر تقليدياً على الرجال. على أنها أضافت أن متوسط تمثيل المرأة في جميع الهياكل السياسية وهياكل اتخاذ القرار في بلدان الجماعة يبلغ ٢٠ في المائة وبهذا لن تحقق بعض بلدان الجماعة الهدف المقرر لنسبة التمثيل وهو ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. وأضافت أنه سيستمر بذل جهود إضافية من أجل زيادة هذه النسبة بما يتفق وموقف الاتحاد الأوروبي.

٦٩ - وذكرت أنه لا يزال يوجد عدد من ضروب التفاوت الصارخة ومن التحديات التي تحول دون تحقيق المساواة الحقيقية وتحقيق التنمية. وقالت إنه في كل بلد تقريباً من بلدان الجماعة توجد تناقضات بين القانون العرفي

والقانون المدوَّن في مجال حقوق المرأة. وأعربت عن قلقها لزيادة مستويات الفقر – وخاصة بالنسبة للمرأة – في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وقالت إنه لا يمكن تخفيض هذه المستويات إلا من خلال الجهود المنسَّقة بما فيها توفير الدعم والموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات الواردة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر المقدمة من بلدان الجماعة. وذكرت أن بلدان الجماعة ستتأثر تأثراً شديداً بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز الذي ينتشر بصفة خاصة بين الفتيات وأنه تُبذل جهود لتوفير الرعاية المناسبة وتوفير المعلومات وتقديم خدمات الإرشاد، وخاصة للحوامل. وأضافت أنه وفقاً لإعلان ماسيرو الذي أصدرته المجموعة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في عام ٢٠٠٣ والذي حدد مجالات للأولوية مثل تعزيز الرعاية الصحية واتخاذ التدابير التشريعية التي تكفل توفير التكنولوجيا والأدوية بأسعار مقدور عليها، التزمت بلدان الجماعة بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ووضعت برنامج عمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وشدَّدت على ضرورة التعاون الدولي لإعطاء معنى للالتزام السياسي المتجدد الذي قدمه قادة العالم في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ بشأن الإيدز والذي تم فيه استعراض تنفيذ إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز الصادر في عام ٢٠٠١.

٧٠ – وقالت إنه على الرغم من الإنجازات الملموسة التي تحققت في منطقتها الفرعية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، فإنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، لأن معظم بلدان الجماعة لا تسير حالياً بالسرعة التي تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأعربت عن أملها في أن تؤدي المبادرة التي تم القيام بها مؤخراً وتمثلت في وضع وتعزيز جميع الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، في شكل ”بروتوكول لقضايا الجنسين“، إلى الإسراع بخطى التقدّم نحو تحقيق هذه الأهداف.

٧١ – **السيدة الجندي** (مصر): قالت إن تنفيذ منهاج عمل بيجين ما زال دون ما يبعث على الرضا. وذكرت أن معاناة المرأة، سواء كانت نتيجة للاحتلال الأجنبي أو الفقر أو الصراعات المسلحة أو الأوبئة أو الكوارث، ترتبط ارتباطاً أساسياً بالظروف المحيطة بالمرأة والتي ينبغي أن تكون مساعدة على إعمال حقوقها. وأضافت أنه بدون ذلك يظل التركيز الأساسي للمرأة على الاحتياجات المعيشية اليومية، وهو ما يحد من فرصها في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧٢ – وقالت إنه في سياق الجهود المبذولة في مصر من أجل التحديث، تم تعزيز دور المرأة كعضو فعَّال في المجتمع وصاحبة دور أساسي في التنمية، وتم ذلك على وجه الخصوص من خلال المجلس القومي للمرأة. وأضافت أن المجلس يقوم بنشاطه منذ ست سنوات وأنه عمل بنجاح على توفير بيئة ممكنِّة للمرأة، وتحسين مستويات معيشتها، وتعزيز تكاملها الاجتماعي. وذكرت أن المجلس قام أيضاً بالتنسيق الكفء بين عمل الحكومة وعمل المجتمع المدني من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة. وأضافت أن التزام حكومتها بالنهوض بالمرأة واضح كذلك، حيث تم تعيين أول امرأة كقاضية في مصر، وتم تعديل أو إصدار قوانين متعددة تستهدف تحسين وضع المرأة، وأصبحت قضايا المرأة محل اهتمام رئيسي في الخطة الخمسية الحالية للتنمية.

٧٣ – وقالت إن المرأة المصرية تحتل كذلك مناصب رفيعة في عالم السياسة وعالم الشركات. وأضافت أنه نتيجة لذلك أخذت المواقف التقليدية تتلاشى تدريجياً، وهو ما يشهد عليه شغل المرأة لوظائف الإدارة المحلية، ومن ثم قدرتها على أن تكون شريكاً له قيمته في عملية التنمية على نطاق البلد كله.

وأضافت أن الجهود المبذولة للنهوض بوضع المرأة قد امتدت إلى الصعيد الإقليمي من خلال مبادرات للتضامن مثل إنشاء المنظمة العربية للمرأة التي عملت على قيامها سيدة مصر الأولى للدفاع عن حقوق المرأة ومصالحها والتي يُنتَظر لها أن تحقق نتائج إيجابية. أما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة فقالت إن أشد مظاهره هو ما تعانيه المرأة من الفقر والمرض والاحتلال الأجنبي. وأضافت أنه لا بد من التعاون الدولي والإرادة السياسية القوية للقضاء على هذه الأسباب، ودعت إلى القيام بعمل منسَّق من أجل تحقيق هذه الغاية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.